العلاقة بين علم المصطلح وما يتصل به من مفاهيم ضرورية

د. عزّالدين حفّار
جامعة مستغانم

الملخص:

معلوم أن علم المصطلح ينقسم إلى قسمين: قسم خاص بالمفاهيم، وآخر خاص بوضع المصطلحات، وكل صنف يستعين بعدة علوم تتلاقح فيما بينها لتولد نتائج علمية تشكل الأساس في وضع المصطلحات. ونلفي أقرب العلوم إلى القسم الأول: (علم المنطق، وعلم الوجود، والعلوم المختصة). أما العلوم التي تتشابك مع القسم الثاني فنجد: (علم المفردات، وعلم تطور دلالات الألفاظ).

يسعى البحث إلى تأكيد أن المفاهيم أو ما يسمى عند المناطقة: بالقول الشارح، أسبق من رسم المصطلحات، وعليه فالمفاهيم تعد قاعدة أساسية في وضع المصطلحات.

الكلمات المفتاحية: علم المصطلح- المفهوم- الحد- التعريف.

Summary:

It is known that the science of the term is divided into two sections: a section of concepts, and another special terminology, and each class uses several sciences converge among them to generate scientific results form the basis in the development of terms. The closest science is to the first section: (logic, ontology, and relevant sciences). As for the sciences that are intertwined with the second section, we find: (vocabulary science, and the science of the development of semantics.(

The research seeks to emphasize that the concepts , the earlier of the terminology, and therefore concepts are a basic rule in the monitoring of terms.

Keywords: Terminology - Concept - Limit - Definition

مقدمة:

إن المصطلح كعلم لم يتأسس إلاّ في القرن العشرين، وجاء استجابة لتطور العلوم، والمعارف، والمخترعات، الأمر الذي نتج عنه ظهور شلالات من المصطلحات، إلاّ أنه كانت هناك بعض الأعمال بشرت بميلاد هذا العلم، وأبرز هذه الأعمال: ما قام به علماء في أوربا، محاولة منهم وضع مصطلحات لبعض العلوم، فـ"شرع علماء الأحياء، والكيمياء بأوربا منذ القرن الماضي في توحيد قواعد وضع المصطلحات على النطاق العالمي"[1] وقد باتت هذه الأعمال محاولات جادة تنير الطريق لمن سيأتي بعدهم.

1- تأسيس علم المصطلح:

انبرى ثلة من العلماء يؤسسوا قواعد، ومبادئ، وأسس علم المصطلح، ومن أوائل العلماء الذين أرسوا دعائم هذا العلم، نذكر: العالم فيستر Wister، وقد صدر لهذا العالم كتاب: "التوحيد الدولي للغات الهندسية، وخاصة الهندسة الكهربائية"[2]، كما يعدُّ من مؤسسي مركز المعلومات الدولي للمصطلحية (الأنفوترم) Infoterm بفيينا، ويعمل هذا المركز "بالبحث في النظرية العامة للمصطلحية، ودراسة الألفاظ المصطلحية، والتدريب على العمل المصطلحي"[3]. لقد ضم هذا المركز عدة علماء مثل: فيلبرFelber، وجالينسكيGalinski، ونيدوبيتيNedobity"[4].

ويسعى هذا المركز إلى تحقيق الأهداف الآتية: [5]

- المفاهيم من حيث طبيعتها، وخصائصها، وأنظمتها، والعلاقات فيما بينها.

-تسمية، ووصف المفاهيم تعريفا، وشرحا.

-مكونات المصطلحات، وتراكيبها،واختصاراتها.

-العلامات اللغوية للمصطلحات من حيث التخصص.

-التقييس، والتوحيد المصطلحيان.

بدأ علم المصطلح يأخذ طابعه الخاص بداية مع العالم شومان Scholmann، فكان لهذا العالم فضل السبق في تأليف معجم خاص بالمصطلحات التقنية فـ"صدر معجم المصور للمصطلحات التقنية في ستة عشر مجلدا وبست لغات، وتكمن أهمية هذا المعجم في أن وضعه تم على أيدي فريق دولي من الخبراء"(6).

ومن العلماء الذين أرسوا دعائم علم المصطلح، نجد العالم هولمستورمHolmstrom، فقد كانت له اليد الطولى في تأسيس هذا العلم فيعد "أول من عمل في تأسيس علم المصطلح إبّان عمله في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO)"(7).

2- مقاييس ومواصفات علم المصطلح:

إن بناء المصطلحات العلمية، تخضع لمجموعة من المقاييس والمواصفات، حتى تعطي للمصطلح صبغته العلمية، وتعمل بهذه القواعد كل المراكز الدولية الخاصة بوضع المصطلحات، و أول من نادت بهذا العمل هي: المنظمة الدولية للتقييس ISO، ومن بين أعمال هذه المنظمة(8):

-دليل مبادئ التسمية.

-دليل التوحيد الدولي للتصورات، والمصطلحات،وتعريفاتها.

-معجم مفردات علم المصطلح.

تعمل هذه المنظمة على توحيد المبادئ المتفق عليها في وضع المصطلحات، وكذا توحيد المفاهيم، والمصطلحات في كل العلوم، والفنون، وتأليف معاجم خاصة بمفردات علم المصطلح.

ثم توالت بعد ذلك عدة مؤتمرات، وندوات دولية خاصة بعلم المصطلح، نوقشت فيها عدة قضايا حول المصطلحات، كإشكالية توحيد المصطلحات، وكيفية ترقية علم المصطلح، وغيرها من القضايا المنهجية مثل: "النظرية اللغوية في علم المصطلح ومعايير قياس الفاعلية الوظيفية للمصطلحات والعلاقة بين نظم المفاهيم والمكانز"(9).

أمّا في الوطن العربي فقد تمثلت العناية بعلم المصطلح من خلال المجامع اللغوية: كمجمع اللغة العربية بدمشق، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجمع العلمي العراقي، ومجمع اللغة العربي بالأردن، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط، فقد سعت هذه المجامع لمواكبة المراكز الدولية لعلم المصطلح، علّها ترقى بالمصطلح العربي إلى مستوى المصطلح الأجنبي.

3- علم المصطلح عند المصطلحيين:

1.3- تعريف علم المصطلح:

لقد تمكن المصطلحيون أن يعطوا لعلم المصطلح تعريفا جامعا شاملا، مما يجعل القارئ يتبين حدود هذا العلم.

فعلم المصطلح "يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها"(10).

إن العلوم تتكون من مجموعة من المفاهيم، وهي بمثابة اللغة عند الإنسان العادي، وهذه اللغة تحتاج إلى كلمات تحمل اللغة، وهكذا بالنسبة للمفاهيم التي تستدعي وجود مصطلحات لغوية تحمل هذا المفهوم.

فـ"المصطلح هو اللفظ الذي يصنعه فرد أو هيئة لدلالة علمية أو حضارية معينة، بشرط أن يكون قد تواضع عليه المشتغلون بذلك العلم أو المعنيون بذلك الجانب من الحضارة"[11].

يتبين من ذلك، أن المصطلح يتم الاتفاق عليه من قبل هيئة مختصة تجمع عدة علماء، وكل مصطلح يأخذ دلالته الدقيقة في المجال العلمي الذي ينتمي إليه مثل مصطلح (التحويل)، الذي تتغير دلالته بتغير مجاله العلمي، ففي علم الرياضيات يعني مصطلح (التحويل) أن نحول المتر إلى أنغوشتروم، أو النومتر، أو الميكرومتر، أو الميليمتر، أو السنتمتر، أو الديكامتر، أو الهلتومتر، أو الكيلومتر. أما التحويل في النحو، فيعني: أن نحول الجملة من المفرد إلى المثنى، أو إلى الجمع، أو العكس

تتحددلالة المصطلح داخل حدوده العلمي فـ: "تعد الدلالة الموحدة الواضحة أهم السمات التي تميز المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة العامة، فالمصطلح لابد أن يكون بدلالة واضحة وواحدة في داخل التخصص الواحد"[12].

يرى فليبر -وهو من المختصين في علم المصطلحات- أن المصطلح "رمز لغوي يتألف من الشكل الخارجي والمفهوم، وهو معنى من المعاني يتميز عن المعاني الأخرى داخل نظام من التصورات أو المفاهيم، إنه بأوجز عبارة؛ رمز يعبر عن مفهوم خاص في مجال محدد"[13].

فالمصطلح عبارة عن دال يمثل الرمز اللغوي، ولكل دال مدلول، إلاّ أن مدلول المصطلح يأخذ دلالة واحدة في مجال علمي معين. وبهذا يختلف عن المدلول العام الذي يتحدد من خلال موقعه في الجملة أو النص، فـ"اللفظ اللغوي غالبا ما يؤدي دلالة عامة تتعاورها السياقات فتتغير مع كل استعمال، في حين يوضح المصطلح لتقييد مفهوم أو نتيجة علمية توصل إليها الباحثون المختصون في حقل معرفي معين لا يمكن تجاوزها"[14].

أما المصطلح فدلالته تفهم داخل مجاله، فالمجال العلمي هو الذي يفرض دلالة مصطلح ما، وبالتالي "...يكون معناه ضيقا وخاصا فيكتسب في هذا المجال الجديد دلالة اصطلاحية محددة ومباشرة"[15].

ومن هنا، يعرّف المصطلح بأنه كل مفردة تؤدي وظيفة محددة في مجال من مجالات المعرفة الإنسانية لدى جماعة من المختصين"[16].

ولعل التعريف الجامع لعلم المصطلح عند المتخصصين، ما أورده فهمي حجازي بقوله: "الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها، أو بالأحرى استخدامها، وحدّد في وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري"[17].

إنّ التأمل في هذا التعريف، يهدي بنا إلى أن المصطلح قد يكون مفردا، وقد يكون مركبا مثل: (البيوكيمياء) وغيرها. ويشترط في المصطلح أن يكون شائعا في مجاله المعين، وأن يكون واضح الدلالة، أما ما يقابله في اللغات الأخرى "أرجح الظن أن لا، وذلك لأن اللغات لها خصائصها وحدودها الخاصة بها للمفاهيم التي تبتكرها أو تعرض لها، ولا يشترط أن تتفق مع المفاهيم التي توجد في اللغات الأخرى"[18].

وهناك مصطلحات ليست متفقة حتى في المدرسة الواحدة "بل قد تختلف المفاهيم والمصطلحات بين المدارس اللغوية التي تنتمي إلى لغة واحدة، كالاختلاف في تحديد مفهومي المصطلحين Phonology وPhonetics"[19]. وحتى تتضح دلالة المصطلح، ينبغي وضعه إلى جانب المصطلحات الأخرى التي تنتمي إلى مجال علمي معين.

والمصطلح عند مصطفى الشهابي هو: "لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية. فالتصعيد مصطلح كيمياوي، والهيولى مصطلح فلسفي، والجراحة مصطلح طبي، والتطعيم مصطلح زراعي وهكذا"[20].

يؤكد الشهابي على أن وضع المصطلح يكون من قبل العلماء المختصين، وأن تكون له دلالة علمية واحدة للتعبير عن المفهوم. إذا تتبعنا المصطلحات القديمة في اللغة العربية، نلفيها أخذت من ألفاظ تغيرت دلالتها، فأخذت هذه المصطلحات "... مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية، فالسيارة في اللغة القافلة، والقوم يسيرون. وهي في اصطلاح الفلكين اسم لأحد الكواكب السيارة التي تسير حول الشمس، وفي الاصطلاح الحديث هي الأتوموبيل"[21].

ونخلص مما سبق، أن المصطلح حتى تتحدد دلالته، ينبغي أن يكون له تعريف يعكس المفهوم بصورة مطابقة، أو مشابهة، ولا يجوز أن يأخذ المصطلح أكثر من تعريفين، ولا يحمل إلا مفهوما واحدا فـ: "المصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس، يكون تسمية حصرية- تسمية لشيء- ويكون منظم أي في نسق متكامل، ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوما"[22].

فالمصطلحات إذا، هي لغة التواصل بين العلماء في أي علم من العلوم، فما دام التواصل لا يحقق نجاحا مع من يجهل اللغة العامة، فكذلك الأمر بالنسبة لمن يجهل المصطلحات العلمية فـ: "المصطلحات العلمية عبارة عن مجموعة من الكلمات تم الاتفاق على استعمالها من طرف مجمع الباحثين لتقوم بوظيفة تتمثل في تجسيد نتائج البحث ووضعها في قالب لغوي يضمن تواصلا فعالا ومفيدا بين مختلف فئات المستعملين"[23].

والناظر في لغة التواصل بين العلماء، يرى أنها تستدعي مجموعة من المصطلحات، حتى تكون لغة التواصل كاملة، ولن تختار المصطلحات عشوائيا، وإنما تكون من وضع المختصين حتى تعكس مفهوما علميا يحقق وظيفة التواصل بين أهل الاختصاص. "فالمصطلح العلمي مثلا شرط في قيام أي علم من العلوم، وتداوله يظل محصورا في فئة أهل الاختصاص في ذلك العام، وبمجرد إنتاجه واستعماله من قبلهم يكتسب صفة العالمية إذ يتبناه كل المختصين في ذلك العلم..."[24].

أما حدُّ المصطلح عند المنظمة العالمية للتقييس يعني: "دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة من النشاط البشري باعتبار وظيفتها الاجتماعية"[25].

نفهم من هذا التعريف، أن علم المصطلح هو علم تطبيقي؛ أي يطبق قواعد علم الدلالة، كالتغير الدلالي، والتضييق الدلالي، وغيرها، ويستثمر كذلك نظريات علم الصرف كالاشتقاق، ونظريات فقه اللغة كالنحت، والتعريب... لينتج في النهاية مصطلحا يحمل مفهوما علميا معينا حتى يضمن التواصل الناجح بين المختصين في مجال من المجالات العلمية.

2.3- أقرب العلوم صلة بعلم المصطلح:

يعدّ علم المصطلح "فرعا من فروع علم الألفاظ، والمفردات، أوما يعرف بالمعجمية Lexicologie من جانب، وعلم تطوّر دلالات الألفاظ Samasiologie"[26].

فمادامت المفاهيم تعبّر عنها مصطلحات لغوية، نجد أقرب العلوم إلى علم المصطلح هو علم الألفاظ، والمفردات، وعلم الدلالة. فعلم المفردات يعتني بوضع مصطلح محدد لكل مفهوم علمي، وعلم الدلالة يهتم بالدلالات التي تتطور من ميدان إلى آخر. "ويكاد يكون لفظ الاصطلاح مترادفا مع لفظ المواضعة أو الوضع وهو يتغير بتغير المجال المعرفي الذي يرد فيه"[27].

4- المفاهيم وعلم المصطلح:

لا نماري إذا قلنا، إن المفاهيم أسبق في الوجود من المصطلحات، ولعل هذا الأمر بديهي، فالمفاهيم في مختلف العلوم، والفنون سابقة، أما المصطلحات فهي تالية، فالمفاهيم تعد قاعدة أساسية تزودنا بتوليد المصطلحات التي تحمل دلالة المفاهيم، ومن ثم يتحول المفهوم إلى قول شارح، فـ"المصطلحات رموز للمفاهيم بحسب إدراكنا لها: الأمر الذي يعني أن المفاهيم قد وجدت وتشكلت قبل المصطلحات؛ فتسمية المفهوم يمكن أن تعد الخطوة الأولى في تماسكه كمطلب سوسيولوجي، وكيان قابل للاستعمال"[28].

جلى أن المصطلحات هي مفاتيح المفاهيم، وعناوينها، فبفضلها يتم التواصل بين العلماء، والباحثين، والدارسين "فنظرية المفاهيم ينظر إليها في علم المصطلحات كوسيلة تمدنا بتفسير دقيق لحوافز الإدراك في تشكيل المصطلحات"[29].

عرفنا فيما سبق حد المصطلح، فما حد المفهوم؟

1.4- حد المفهوم:

جاء في كتاب "TerminologicalManual" تعريف المفهوم بأنه: "تمثيل عقلي للأشياء الفردية وقد يمثل شيئا واحدا، أو مجموعة من الأشياء الفردية التي تتوفر فيها صفات مشتركة"[30].

أما المفهوم عند المناطقة فهو: "المعنى الذهني الذي يثيره اللفظ في الأذهان"[31].فمصطلح (المنطق) مثلا: يثير في الذهن مفهوما، وهو: "آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر"[32].

والمصطلح يتطابق تماما مع المفهوم الجزئي عند المناطقة، الذي يعرّف بأنه: "مالا يقبل في الذهن الاشتراك، أو هو كل مفهوم ذهني ممتنع فرض صدقه على أكثر من فرد واحد بعينه"[33]. وكذلك فالمصطلح لا يحمل إلا مفهوما واحدا، وهذا درءا للبس، والغموض، والاشتراك.

وعليه "...فثمة تخصيص محكم ثابت لافكاك منه بين التصورات والمصطلحات هذا التخصيص عادة يقيِّسه الثقاة في كل حقل موضوعي بهدف تحقيق التواصل غير المتلابس في الحقل المعني"[34].

أما ج. ساجر فقد أعطى عدة تعريفات للمفاهيم نوردها فيما يلي[35]:

-أبنية عقلية، أو تجديدات يمكن تسخيرها في تصنيف الأشياء، وأفراد العالمين الخارجي،والداخلي.

-موضوعات كل حقول المعرفة، والنشاط الإنساني نحو الأشياء، وخاصيتها،وكيفياتها، وظاهراتها...الخ الممثلة عادة بواسطة مفاهيم.

-المفهوم بناء عقلي لتصنيف الموضوعات الفردية في العالم الخارجي،والداخلي، بتجريد عشوائي قليلا كان أو كثيرا.

-المفهوم وحدة فكرية منعكسة عن تجميع الموضوعات الفردية عامة التي يرتبط بعضها ببعض سمات مشتركة.

-المفهوم مجموعة متماسكة من التقديرات المتعلقة بموضوع ما تأسست نواته من تلك التقديرات التي تعكس الخصائص اللازمة لذلك الموضوع.

-المفهوم أي وحدة فردية.

والحاصل من التعريفات السابقة، أنها تشترك في الخاصية العقلية للمفهوم، وتفترق في تعريف المفهوم، وهذا باختلاف مرجعية كل تعريف.

ذكرنا فيما سبق، أن المصطلح لا يحمل إلا مفهوما واحدا، ومن هنا فتحديد المجال العلمي التي ينتمي إليه المصطلح شرط أساسي ليحقق الحمل ألا وهو المفهوم، وجلي ، أن المفهوم ينبغي أن يكون "...في منظومته المعرفية التي تحدده وتوضحه، كما يتوجب تسميته؛ وعليه، يمكن الإحالة عليه بوضوح كاف. كما يتوجب تعريف المفهوم لمزيد من إزالة اللبس الذي قد يعتري تسميته، الأمر الذي يؤدي إلى تأكيد المفهوم وترسيخه بالنسبة للمادة المعرفة التي يحيل عليها"[36].

2.4- شروط المفهوم:

ومن أوائل الشروط التي ينبغي أن يخضع لها المفهوم:

- رده إلى المجال المعرفي الذي ينتمي إليه،لتحديده، وتوضيحه مثل: مصطلح القانون العربي، قانون المرور، قانون الأسرة...
- أن يعبر عن المفهوم بمصطلح.

- تعريف المفهوم؛ أي تحديد عناصره.

3.4- عمليات المفهوم:

تسند لنظرية المفاهيم عدة عمليات وهي: [37]

- إحصاء مجموعات المفاهيم كوحدات مجردة في البناء المعرفي.
- إحصاء مجموعات الكليات اللغوية المترابطة، وذات العلاقة بالمفاهيم المعينة، والمبنية استنادا إلى المفاهيم المدركة.
- ربط الصلة بين المفاهيم، والمصطلحات، القائمة عادة على التعريفات.

والحاصل مما سبق، أنه يتعين قبل تسمية المفاهيم برموز لغوية محددة، أن نقوم أولا بإحصاء كل المفاهيم في مجال معرفي معين، لأن هذا العمل "...يوفر على الباحثين الجهد والعناء، وتسهل عليهم ربط المفاهيم الجديدة والطارئة بالمفاهيم الواضحة والمستقرة..."[38]. ومن تم تبدأ عملية تسمية المفاهيم بمصطلحات تكون لها علاقة قريبة، أو بعيدة بالمفهوم.

إن القاسم المشترك بين المفاهيم، والمصطلحات، هي التعريفات التي تحدد عناصر المصطلح، "ولعل من أول المتطلبات وسوابق الشروط لتحقيق مثل هذا الإحكام اعتماد مصطلحات فيها من اللطافة والدقة ما يضمن التعبير عن المفهوم، والإحالة إلى المرجع إحالة تمكن من الإحاطة معرفيا بالمفاهيم"[39].

4.4- العلاقة بين المفهوم والمصطلح:

تكمن العلاقة بين المفهوم، والمصطلح في اللطافة، والدقة، وهذا يؤدي إلى جعل الصلة وثيقة بينهما في تأدية التعبير الدقيق، والإحالة الصحيحة للمفهوم بهذه الصلة، حتى لا يكون هناك انفصام بين المفهوم والمصطلح؛ ومعنى هذا:

"ألا تجانب دلالة المصطلح اللفظية مفهومه العلمي، وهو ما نعبر عنه بالدقة العلمية. وألا تجانب دلالاته الاصطلاحية دلالته اللغوية؛ أي أن يؤدي المصطلح المفهوم العلمي المقصود، وأن يكون هذا المصطلح سليما من الناحية اللغوية مبنى ومعنى"[40].

إن مفهوم الدقّة؛ لا يعني أن يطابق المصطلح كل خصائص المفهوم، وإنما يكفي أن يحمل خاصية واحدة؛ سواء كانت هذه الخاصية حقيقة، أم مجازا فـ"العلاقة بين دال المصطلح، ومدلوله هي علاقة تواشج، وترابط ما أن يحضر أحدها حتى يستحضر بالضرورة الآخر، ... إذ لا علم من دون مصطلح، ولا استحضار لمصطلح من دون استحضار العلم والمفاهيم المتعلقة به"[41].

وعليه، فإن الدقة تتمثل في تأدية الوظيفة التواصلية، فمتى نجحت هذه الوظيفة تحققت الدقة، التي أومأنا إليها سالفا.

والحاصل مما تقدم، أن الدقة تهدف إلى تحقيق توحيد المصطلحات، لأن نقص الدقة يترتب عنها فوضى المصطلحات.

هذا بالإضافة إلى، أن الدقة عامل مهم في ترجمة المصطلحات من لغة إلى لغة أخرى.

5- الحد:

1.5- تعريف الحد في المعاجم اللغوية:

ذكر الحد في معجم العين بمعنى: "فصل ما بين كل شيئين حدٌّ بينهما. ومنتهى كلُّ شيء حده... وحدود الله: هي الأشياء التي بينها وأمر أن لا يتعدى فيها"[42].

وعرّف في مقاييس اللغة بـ:"حدّ: الحاء والدال أصلان: الأول المنع، والثاني طرف الشيء فالحدّ: الحاجز بين الشيئين، وفلان محدود إذا كان ممنوعا... ويقال للبوّاب حدّاد لمنعه الناس من الدخول"[43].

أما الحد في لسان العرب فيعني: "الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدها على الآخر، وجمعه حدود، وفصل ما بين كل شيئين حد بينهما... وحد كل شيء منتهاه لأنه يرده ويمنعه عن التمادي"[44].

تتفق المعاجم السابقة على أن الحد هو المنع، وهو المنتهى، وهو الفاصل بين الشيئين.

2.5-تعريف الحد في المعاجم المختصة:

يورد صاحب كتاب التعريفات معنى الحد فيقول: "الحدّ في اللغة المنع، وفي الاصطلاح: قول يشمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز"(45).

يشترك تعريف الحد عند الجرجاني، مع تعريفات المعاجم اللغوية لغة، ويضيف عليها التعريف الاصطلاحي، وهو امتيازه عن كل ما يتفق معه.

أما السكاكي فيعرفه قائلا: "الحد عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما تعريفا جامعا مانعا. ونعني بالجامع كونه متناولا لجميع أفراده إن كانت له أفراد، بالمانع كونه أبيا دخول غيره فيه"(46).

والحاصل، أنّ إدراك المحدود عند السكاكي يحتاج إلى توضيحه بالتعريف بجزئه، أو بلازمه، أو حده حدا جامعا مانعا؛ أي "... جامعا لجميع أفراد المعرّف، ومانعا من دخول أفراد أخرى، غير أفراد المعرف فيه، فلا يصحّ تعريف الإنسان، بأنه حيوان مسلم، لأنه لم يجمع أفراد الإنسان كلها، فهذا التعريف غير جامع ولا يصح تعريف الإنسان بأنه حيوان حسّاس يمشي على رجلين لأنه يدخل فيه أفراد من غير الإنسان... فهذا التعريف غير مانع"(47).

والتعريف –الأخير- تعريف السكاكي– يتطابق مع التعريف عند المناطقة، بوصفه اللفظ الجامع المانع.

3.5- تعريف الحد عند المناطقة:

وعرّفه المناطقة بأنه: "شرح ما دلّ عليه اللفظ بطريق الإجمال، أي به يصير المجمل مفصلا عند المستمع"(48).

وقيل أيضا الحد: "هو ما يميز الشيء عمّا عاداه، ولا يكون كذلك إلاّ إذا كان جامعا لأفراد المحدود مانعا من دخول غيرها"(49).

وهذا يكون باشتماله لكل الأفراد، مع إخراجه ما ليس منها.

4.5- طريقة وضع الحدود:

ولمعرفة طريقة وضع الحدود، نتتبعها في كتاب شرح المفصل إذ يقول: "وهذه طريقة الحدود أن يؤدي بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، فالقريب منه أدل على حقيقة المحدود، لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة"(50).

يُعْرَفُ هذا الحدّ: بالحدّ التام، "وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرّف (بالفتح)، ويقع بالجنس والفصل القريبين..."(51). ومعنى الجنس والفصل القريبين مثاله في كتاب شرح السلّم في المنطق: "الإنسان حيوان ناطق، فالحيوان جنس قريب للإنسان، والناطق فصل قريب للإنسان يميزه في ذاته عما يشاركه في جنسه القريب وهو الحيوان"(52).

والحاصل مما تقدم، أنّ للحدّ أهمية كبيرة في تشكيل المصطلحات، فهو يعطي للمصطلح شموليته، وامتيازه.

6- التعريف:

1.6- حد التعريف

إن إدراك دلالة المصطلحات تحتاج إلى توضيح، والتوضيح يكون بالتعريف، والتعريف يبيّن حقيقتها. يعرّفه الجرجاني بقوله: "التعريف عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر...التعريف اللفظي هو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى؛ فيفسر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى، كقولك الغضنفر: الأسد، وليس هذا تعريفا حقيقيا يراد به إفادة تصور غير

حاصل، إنما المراد تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني"[53]:فالتعريف عند الجرجاني، هو تصور عن المعرَّف. أمّا التعريف اللفظي،فهو ذكر مرادف له ،ويكون أشهر منه.

والتعريف يرادف عند المناطقة: المعرِّف، أو القول الشارح، فـ"التعريف Définition ويسمى أيضا في كتب المنطق العربية القديمة: القول الشارح، هو مجموع الصّفات التي تكون مفهوم الشيء مميزا عما عداه، وهو إذن والشيء المعرّف سواء؛ إذ هما تعبيران أحدهما موجز والآخر مفصّل عن شيء واحد بالذات"[54].

فالمعرّف هو المصطلح، وهو تعبير موجز، والتعريف، أو القول الشارح،فهو تعبير مفصل يبين كنه وحقيقة المعرّف.

أما التعريف عند ابن سينا فهو: "القول الدّال على معنى الاسم"[55]؛ أي القول الشارح للمعرَّف، وهو الاسم عند ابن سينا، وبهذا التعريف يكون ابن سينا قد "أدرك أهمية التعريف الاسمي وما يلعبه في تحديد الألفاظ اللغوية والحضارية والمصطلحات العلمية"[56].

والتعريف عن ابن تيمية هو: "تفصيل ما دلّ عليه الاسم بالإجمال"[57]. إن التعريف يكون مفصلا للمعرّف؛ أي شرح اللفظ بطريق التوضيح.

أما التعريف عند هيلموتفيلبرH. Felber فـ"يمثل صيغة لفظية لوصف مفهوم ما. لتمييزه عن غيره من المفاهيم التي تقع في مجاله"[58]؛ وهذا يكون عن طريق تعريف المفهوم بحقيقته، وكنهه.

2.6- شروط تحقيق التعريف:

ومن أوائل الشروط لتحقيق تعريف المصطلح نذكر ما يلي: [59]

-تحديد المجال العلمي للمصطلح.

-تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتعلقة به.

-تعريف المصطلح مفهوميا.

-الانطلاق من المفهوم لتحديد المصطلح.

والحاصل مما تقدم، أنّ تعريف المصطلح ينبغي أن يخضع للتعريف الخاص؛ أي التعريف العلمي الدقيق، والشروط التي أومأنا إليها سالفا تساهم في تعريف المصطلح. فغاية التعريف إذا: هي توضيح دلالة المصطلح لإزالة اللبس والغموض، " لهذا لابُدَّ من التصور الكامل لجزئيات المصطلح قبل وضع التعريف مما يستدعي استيعاب سائر الإطلاقات خشية الوقوع في المحذور"[60].

بمعنى أن يضعوا للمصطلح تعريفا ضيقا، أو خاصا، حتى يتخلصوا من باقي الإطلاقات؛ أي أن تتسع إطلاقات المصطلحات التي تختلف من عالم لآخر.

فالتعريف إذا، هو تحديد صفات، أو سمات الشيء المعرّف،ومميزاته.

شروط حسن التعريف، وأوجه الإخلال بها: [61]

- عدم استعمال الألفاظ الغريبة، والحوشية.
- عدم استعمال المجاز الخالي من القرينة.
- عدم استعمال المشترك الخالي من القرينة.
- عدم استعمال "أو" التشكيكية.
- عدم اشتمال التعريف على الحكم.

- عدم تقديم الأخص على الأعم.

والذي يظهر مما تقدم:

- أنّ التعريف ينبغي أن يكون بألفاظ واضحة الدلالة، غير مبهمة؛ أي تظهر ما غمض، ولا تزيد الشيء لبسا.
- يجب الاحتراز من التعريف المجازي دون قرينة، أمّا إذا وجدت القرينة فلا بأس. كقولنا (سفينة الصحراء).
- ألاّ يكون التعريف باللفظ المشترك الخالي من القرينة، أما وجود القرينة فترفع اللبس كقولنا: (عين تشرق في الآفاق) فالقرينة (في الآفاق) حددت لنا (أن العين) مقصود بها (الشمس)،
- أن لا يكون التعريف بـ: "أو" التشكيكية التي تعني للسامع أو القارئ التردّد.
- ينبغي تجنّب الأحكام في تعريف أمر ما، كتعريف المبتدأ بأنه: اسم مرفوع، فالرفع حكم.
- يجب الاحتراز من عدم الترتيب، فالصحيح أن يذكر الأعم، ثم الأخص.

خاتمة:

وخلاصة القول، إن علم المصطلح ولد من رحم علم المنطق، يؤكد هذا ولفجانج نيدوبيتي إذ يقول: " ومن التصورية اشتق بوجه خاص علم المصطلحية ولا تزال التصورية تشكل جزءا من بنيته..."[62] فالتداخل بين العلمين خصوصا في مجال المفاهيم، والتعريفات لم يأت اعتباطا، وإنما نتج عن هذا الاشتقاق، ومن هنا، فإن المصطلحي يحتاج إلى الإلمام بقواعد علم المنطق لتحقيق نتائجه.

الهوامش

1- الزركان محمد علي، الجهود اللغوية في المصلح العلمي الحديث، ص457.

2- ولفجانجنيدروبيتي، التصورية والدلالية مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية، تر: محمد حلمي هليل، ص111.

3- المرجع نفسه، ص111.

4- سماعنة جواد حسني، الحركة المعجمية، ص41.

5-المرجع نفسه، 458.

6-الزركان محمد علي، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص. 457.

7- القحطاني سعد بن هادي، التعريب ونظرية التخطيط اللغوي، ص 50.

8-سماعتة جواد حسني، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب، ص41.

9-حجازي محمود فهمي، علم المصطلح، ص. 68.

10-ا لقاسمي علي، المصطلحية مقدمة في علم المصطلح، ص17 وما بعدها.

11-الملائكة جميل، الصعوبات المفتعلة على درب التعريب، ص158.

12-حجازي محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 12.

13-فليبر، اللغة والمهن، مجلة ص302.

14-حلام الجيلالي، ترجمة المصطلح أهميتها وسائل تنميتها، ص144.

15-حجازي محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 12.

16-حلام الجيلالي ، ترجمة المصطلح أهميتها ووسائل تنميتها، ص144.

17-حجازي محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص11 وما بعدها.

18-الحيادرة مصطفى طاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج.1، ص17.
19-المرجع نفسه، ص17.
20-الشهابي الأمير مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، ص6.
21-المرجع نفسه، ص6.
22-حجازي محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 12.
23-حطاب أحمد، المصطلحات العلمية وأهميتها في مجال الترجمة العلمية، ص212.
24-البوشيخي عز الدين، واقعية المبادئ الأساسية في وضع المصطلحات، ص759 وما بعدها.
25-القاسمي علي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة، ص85.
26- المرجع نفسه، ص18، وما بعدها.
27- فهمي خالد، تراث المعاجم الفقهية في العربية ، ص17.
28-ساجر ج.، نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، تر: جواد حسني سماعنة، ص188.
29-المرجع نفسه، ص187.
30-Helmut Felber, p. 115.
31-الأخضر الأخضري أبو عبد الرحمن، مبادئ علم المنطق، ص44.
32-المرجع نفسه، ص13.
33-الأخضر الأخضري ، مبادئ علم المنطق ، ص45.
34-ولفجانجنيدوبيتي، التصورية والدلالية، ص112.
35-ساجر ج.، نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ص 189.
36-ساجر ج. نظرية المفاهيم في علم المصطلحات، ص189.
37-المرجع نفسه، ص187.
38-الحيادرة مصطفى طاهر، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ج.1، ص29.
39-سعيد الخلادي، المعجم والمصطلح بين الاختلاف والائتلاف، ص102.
40-خسارة ممدوح، إشكالية الدقة في المصطلح العربي، مجلة التعريب، ع.7، 1994، ص41.
41-عبد الحميد عبد الواحد، اللسان العربي الحاضر بالآفاق، ص72.
42-الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ج.1، ص293.
43-ابن فارس ، مقاييس اللغة ، ج.2، ص3.
44- ابن منظور، لسان العرب، ج.3، ص79.
45-الجرجاني علي، كتاب التعريفات، ص93.
46-السكاكي أبو يعقوب، مفتاح العلوم، ص436.
47-عبد الرحيم فرج الجندي، شرح السّلَّم في المنطق للأخضري، ص32.
48-انظر، المرجع نفسه، ص 28.
49-انظر، الفاكهي جمال الدين عبد الله، شرح الحدود النحوية، ص42.
50-ابن يعيش، شرح المفصل، ج.1، عالم الكتب، بيروت، ص18.
51-الأحضر الأخضري، مبادئ علم المنطق، ص62

52-عبد الرحيم فرج الجندي، شرح السلم في المنطق للأخضري، ص30.

53- الجرجاني علي، كتاب التعريفات، ص69.

54-بدوي عبد الرحمن، الموسوعة الفلسفية، ج1، ص423 وما بعدها.

55- ابن سينا، البرهان من كتاب الشفاء، ص211.

56-حلام الجيلالي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص32.

57- ابن تيمية، أحمد تقي الدين، الردّ على المنطقيين، ص79.

58- انظر، جواد حسني سماعنة، المعجم العلمي المختص المنهج والمصطلح، ص979.

59- انظر، المرجع نفسه، ص980.

60- السنوسي عبد الرحمن بن معمر، مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص97 وما بعدها.

61- انظر، المرجع نفسه، ص91.

62-ولفجانجنيدوبيتي، التصورية والدلالية، ص113.